التنافس الامريكي الروسي في منطقة الشرق الاوسط
(سوريا انموذجاً)

م.د. نهرين جواد شرقي (*)
Email : nah.ren@yahoo.com

الملخص:

تمتلك روسيا وامريكا مصالح متعددة ومتنوعة في منطقة الشرق الاوسط بصورة عامة وفي المنطقة العربية بصورة خاصة. وكلا القوتين في تنافس مستمر وتحرك دؤوب للسيطرة على هذه المنطقة، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق استغلت الولايات المتحدة الامريكية هذا الامر في فرض هيمنتها على المنطقة وتوسيع نفوذها من اجل تعزيز وتحقيق مصالحها. ولكن بعد وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الى هرم السلطة في روسيا، بدأ بالعمل على تفعيل الدور الروسي الدولي واستعادة الهيبة التي فقدتها مع انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، الى ان جاءت الازمة السورية في عام 2011 لتحقق لروسيا ما كانت تصبو اليه، من خلال توفير الفرصة السانحة للتدخل بشكل مباشر في المنطقة العربية واثبات الوجود الروسي دولياً.

- **المقدمة**

ان الشرق الاوسط منطقة مفعمة بالتفاعلات والتقاطعات المتأثرة بموازين القوى الدولية، ولذلك فان التنافس الامريكي الروسي كان ولا يزال احد السمات البارزة لهذه المنطقة. وقد شهدت منطقة الشرق الاوسط ابان الحرب الباردة صراعا محتدما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وذلك بالنظر لما كانت تشكله هذه المنطقة من اهمية كبيرة بالنسبة

(*) كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد.

للقطبين لاسيما من الناحية الجيوسياسية، وقد اعتمد كل منهما على وسائل وأدوات مختلفة لضمان مكانة مهمة في المنطقة تساعده في دفع الطرف المنافس خارجها بما يمهد ذلك للقضاء عليه، ومع نهاية الحرب الباردة وانهيار نظام الثنائية القطبية نتيجة لتفكك الاتحاد السوفيتي ، ظهر نظام دولي جديد من ابرز ملامحه ظهور الولايات المتحدة كقوة وحيدة ومهيمنة، تسعى الى تعزيز تواجدها في العديد من مناطق العالم لاسيما منطقة الشرق الاوسط من اجل السيطرة والتفوق وتكريس الاحادية القطبية، وقد جسدت ذلك في الواقع بتدخلاتها العسكرية في العديد من الدول كالعراق وأفغانستان.

بعد عام 2004 ووفقا للرؤية التي وضعها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للسياسة الخارجية الروسية، باتت سوريا نقطة ارتكاز اساسية في السياسة الخارجية الروسية وموطئ قدم للروس في منطقة الشرق الاوسط، في ظل وجود مصالح اقتصادية وعسكرية واستراتيجية لروسيا في سوريا بشكل خاص وفي المنطقة بشكل عام. وهذه الرؤية كانت مرتكزة الى الادراك الروسي لحجم الاهمية التي تتمتع بها سوريا على اعتبارها جزء من منطقة الشرق الاوسط وجزء من السياسة الخارجية السوفيتية السابقة، فضلا عن ادراك صانع القرار الروسي ان التدخل في سوريا هو نقطة البداية بالنسبة لروسيا لاستعادة مكانتها ودورها الدولي والتأكيد على ان روسيا هي ليست مجرد رقم في السياسة الدولية. مما جعل صانع القرار الروسي يتطلع الى هذه البقعة باهتمام اكبر مما سبق.

وجاءت الازمة السورية في عام 2011 لتكشف لنا حجم وطبيعة التحالف الروسي – السوري من جهة، وطبيعة التنافس الامريكي – الروسي في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام وفي سوريا بشكل خاص من جهة اخرى، اذ استمرت روسيا بدعم النظام السوري ومعارضة أي تدخل عسكري خارجي لتغيير ذلك النظام في سوريا، رغم الوجود العسكري الامريكي الهائل في المنطقة واعتماده على الالة العسكرية الهادفة الى بناء منظومة امنية استراتيجية ترتبط باستراتيجيتها الكونية وتؤمن لها السيطرة الكاملة على المنطقة، مقابل تحرك روسي واضح يسعى الى الوصول الى المنطقة بأي شكل من الاشكال عن طريق سوريا

وبالشكل الذي يؤمن مركز دعم ثابت لها خارج المجال الحيوي الروسي بالطريقة التي تضمن نوعاً من التوازن القائم على المنافسة لإبراز الدور الروسي الجديد الذي لا تخسر فيه وجودها بالقرب من البحار الدافئة.

وبالتالي فان اشكالية هذه الدراسة تتمحور بالتساؤلات التالية:

1. ما هي ابرز مجالات التنافس الامريكي الروسي في منطقة الشرق الاوسط؟
2. ما هي اهداف التنافس الامريكي الروسي في سوريا؟

ولأجل الاجابة عن التساؤلات المطروحة سابقاً، ارتأينا صياغة الفرضية العلمية لهذه الدراسة بالشكل الاتي: (سيبقى عدم الاستقرار هو السمة الغالبة لمنطقة الشرق الاوسط بصورة عامة وسوريا بصورة خاصة اذا ما استمر التنافس الامريكي الروسي في المنطقة).

اولاً: مجالات التنافس الاميركي الروسي في منطقة الشرق الاوسط

يُعرف التنافس بأنه مفهوم سياسي يشير إلى حالة من الاختلاف بين الدول لا ترتقي إلى مرحلة الصراع ويأخذ أبعاد اقتصادية أو سياسية لتحقيق مصالح و مكانة في الإطار الدولي أو الإقليمي(1). ولاشك بان مسار ووتيرة التنافس الامريكي – الروسي في منطقة الشرق الاوسط يتحدد بثلاثة مجالات اساسية.

1. المجال الجيوبولتيكي (Geopolitical field)

لقد كانت منطقة الشرق الاوسط منذ القدم محط انظار الدول الكبرى الراغبة في الهيمنة على ثرواتها والسيطرة على موقعها الجيو- استراتيجي الهام الذي يتوسط الخارطة العالمية، لذلك فقد شهدت هذه المنطقة العديد من الحروب والصراعات الاقليمية(2). فالشرق الاوسط عبارة عن ثلاث دوائر متداخلة الدائرة الاولى تمثل قلب الشرق الاوسط او المجال الحيوي وتضم العراق، سوريا، لبنان، الاردن، فلسطين ومصر، اما الدائرة الثانية فتضم السعودية والسودان وليبيا وايران وتركيا وتمثل النطاق الاول، اما الدائرة الثالثة التي تمثل النطاق او الغلاف الثاني فتضم بلاد المغرب العربي: تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا. وهناك امتدادان ايضاً آسيوياً يضم باقي دول شبه الجزيرة العربية وتشمل :اليمن، الكويت،

قطر، البحرين، الامارات وسلطنة عمان. والثاني يمثل دولتين افريقيتين الصومال واثيوبيا. وهناك ايضاً امتداد اوربي– شرق اوسطي يتمثل بـ (قبرص–اليونان. وامتداد آسيوي شرقا ويشمل: باكستان، افغانستان والجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وهي: كازاخستان، اوزبكستان، تركمانستان، قيرغيزستان، طاجكستان واذربيجان(3). هذا الموقع المتميز للشرق الاوسط وضعه محط انظار الدول الكبرى.

لذلك يقول (جورج لينكوفسكي): "لا يمكن لأية سياسة خارجية رشيدة ان تتجاهل منطقة الشرق الاوسط واثرها على بقية العالم وهذا نابع من الاهمية الجيوبوليتكية لها"، وقد قدم (هالفورد ماكيندر)* نظرية تُعد من اهم النظريات الجيوبوليتكية، والتي يرى من خلالها ان ثلاثة ارباع الكرة الارضية تغطيها مياه البحار واليابسة لا تشغل سوى ربع مساحتها فقط، كذلك رأى ان الخصائص الطبيعية لمنطقة الشرق الاوسط تكمن في انه يقع عند ملتقى القارات الكبرى للعالم القديم اسيا افريقيا اوروبا والبحر الابيض المتوسط وبحر العرب والخليج العربي والمحيط الهندي، كما يحتوي الشرق الاوسط على العديد من الانهار نهر النيل ونهر الفرات ونهر دجلة ونهر الاردن هذا فضلا على انه يتحكم في مجموعة من اهم مواقع المرور الدولية وهي قناة السويس ومضائق البسفور والدردنيل وباب المندب ومضيق هرمز(4). ووفقا للنظريات الاستراتيجية الحديثة يرى (كارل هاوس هوفر) – أحد رواد الفكر الجيوبولتيكي– أن نفوذ الدول المتصارعة على السلطة العالمية، تنتهي إلى مناطق حساسة وهي مناطق الاحتكار الحقيقي بين نفوذ الدول الكبرى وفي مثل هذه المناطق غالبا ما تبدأ المعارك السياسية و العسكرية(5)، وهو ما ينطبق على منطقة الشرق الأوسط والتي هي ضمن دائرة النفوذ الأمريكي والروسي.

بالنسبة للولايات المتحدة، وفي معرض تحليله لطرق رسم وصناعة القرار السياسي الخارجي الامريكي، يتحدث (وليم كوانت) عن المنظور الاستراتيجي الامريكي والمصالح

القومية للولايات المتحدة الامريكية، قائلاً: "تمثل منطقة الشرق الاوسط جزء من الميزان العالمي بين الكتلتين الجبارتين"(6).

وقبل وليم كوانت، نرى الدلالة الامريكية المبكرة على الاهمية الجيوبوليتكية لمنطقة الشرق الاوسط قد ظهرت في تصريح ادلى به(الفريد ماهان) – القيادي في البحرية الامريكية والذي ترجع اليه التوصيفات الاولى لمنطقة الشرق الاوسط– ، عندما قال: "ان الشرق الاوسط سواء كمفهوم استراتيجي ام كموقع على الحدود الجنوبية للبحر المتوسط واسيا هو مسرح مواجهة استراتيجية بين القوى المتصارعة"(7).

وفي ظل ما شهده العالم من تحولات سياسية على المستويين الدولي والاقليمي منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي والتي تمثلت بانهيار المنظومة الاشتراكية والتحول نحو النظام الاحادي القطبية، وتفرد الولايات المتحدة بالزعامة العالمية وطموحها في السيطرة على العالم، ادى ذلك الى تغير في التحالفات السياسية على المستويين الدولي والاقليمي، وبسبب الموقع الاستراتيجي الهام والثروات الكبيرة التي تمتلكها منطقة الشرق الاوسط، فقد كانت اكثر المناطق في العالم تأثرا بذلك(8).

اذ فيما يخص روسيا، ومع وصول بوتين الى سدة الحكم، نلحظ ان المساعي الروسية الواضحة لاستعادة دور القوة الدولية الكبرى المنافسة للولايات المتحدة الامريكية، اذ بدأت روسيا تفكر بتعزيز مكانتها في الشرق الاوسط ما دفعها لإعادة تقييم اولويات سياستها الخارجية واعادة توجيه دفتها نحو منطقة الشرق الاوسط لإدراكها للتأثير الجيوبولتيكي المباشر لمنطقة الشرق الاوسط في السياسة الدولية، ومما عزز هذه القناعة لدى روسيا هو التواجد الامريكي المكثف في الخليج منذ عام 1991 وفي افغانستان في 2001 ومن ثم العراق بعد عام 2003 ومن ثم بدأت روسيا في تكثيف المساعي لتطوير العلاقات مع دول اخرى بعيدا عن الولايات المتحدة الامريكية، تمثلت بتشكيل جبهة معارضة لنفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، تضم كلا من الصين وايران وسوريا والهند والبرازيل لإعادة خلق نوع من التوازن في العلاقات الدولية لأنهاء سياسة القطب الواحدة(9).

وترتكز الرؤية الروسية للأهمية الجيوبوليتكية لمنطقة الشرق الاوسط، الى مزايا عدة بالنسبة لروسيا تتمثل في(10):

- لا يفصلها عن اوروبا الا البحر المتوسط.
- كون المنطقة العربية احد الثوابت في السياسة الانجليزية قديما والامريكية في الوقت الحاضر.
- تمتعها بثروات كبيرة.
- وجود القنوات والمعابر المائية الهامة في المنطقة العربية مثل (قناة السويس، مضيق هرمز، مضيق باب المندب).

اما الرؤية الروسية لسوريا، فترتكز الى اهداف عدة، منها(11):

- الاهمية الاقتصادية التي تتعلق بتجارة السلاح وامن الطاقة.
- اهمية جيوبولتيكية تتعلق بالأمن القومي الروسي والتي تتمثل بمعادلة (ان حصول روسيا على ميناء طرطوس يعني بشكل او باخر منع اكتمال الطوق العسكري – الصاروخي الغربي الممتد حتى تركيا باعتبارها احدى ركائز حلف الناتو الموجود لهذا الغرض).

وبذلك فإن هذه الخصائص الجيوبوليتكية للشرق الأوسط جعلته يمثل نقطة تماس استراتيجي وساحة تنافس دولي كبير بين العديد من القوى الكبرى على راسها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، ما جعلهما يدخلان في تنافس شديد حول منطقة الشرق الأوسط، بل ان معطيات وعوامل جديدة ظهرت اججت الخلافات ووصل التوتر الى حد العودة الى شكل من اشكال الحرب الباردة الجديدة، سيما ان روسيا لم تستسلم لمقاربة الاحادية القطبية الاحادية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية(12).

2. مجال الطاقة (The Energy Field)

يقول وزير الطاقة الأمريكي السابق (**Bill Richardson**) : "أن النفط فقط له القدرة على التحكم في صنع السياسة الخارجية والأمنية للدول لعقود عديدة"(13). وبما ان الشرق الاوسط منطقة غنية بالنفط والموارد الاولية المهمة في الصناعات المختلفة، نجد أن المطامع السياسية للدول الكبرى تعمل على استراتيجيات تهدف إلى السيطرة على المناطق الغنية بالنفط مهما كلف الثمن، وبسط يدها عليها خوفا من أن يستحوذ عليها الأخرون، لأن الاستحواذ أو السيطرة على مكامن النفط الغنية باحتياطاتها يشكل حجر الزاوية في استمرارية القوى الكبرى وهيمنة شركاتها البترولية الكبرى على الساحة العالمية وهو ما يفسر التنافس بين الشركات الأمريكية والروسية في منطقة الشرق الأوسط(14).

ومنذ اكتشاف النفط في إيران في عام 1908، تم تطوير الموارد النفطية في الشرق الأوسط باستمرار. اذ منذ ذلك الحين، اخذ الشرق الأوسط تدريجيا مكانة استراتيجية بارزة في أسواق النفط العالمية. وبدات المعركة بين مستهلكي الطاقة الرئيسيين في العالم تزداد حدة، والتي جعلت من الشرق الأوسط محط انظار الدول الكبرى. وحتى عام 2007، بلغت احتياطيات النفط المؤكدة في الشرق الأوسط 755.3 مليار برميل تمثل 61٪ من إجمالي الإنتاج العالمي، بسعة تخزين تصل إلى 82.2٪. وبالرغم من انخفاض الإنتاج في عام 2007، الا ان الإنتاج اليومي لا يزال يصل إلى 25،176،000 برميل، بما يمثل 30.8٪ من إنتاج النفط العالمي. ولاشك ان اهم الدول المصدرة للنفط هي المملكة العربية السعودية بنسبة تصل الى 12.6٪، إيران 5.4٪، الكويت 3.3٪ والعراق 2.7٪. كما تمتلك منطقة الشرق الأوسط موارد غنية من الغاز الطبيعي. اذ حسب التقرير الدولي للطاقة في عام 2007، بلغ احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد 73.21 تريليون متر مكعب، وهو ما يمثل 41.3٪ من المجموع العام(15).

ووفقا لتقديرات واحصائيات التقرير العالمي للطاقة لعام 2000 فان منطقة الخليج ستبقى جوهر سوق النفط العالمية وستزداد اهميتها في السنوات ال 70 المقبلة(16). وبذلك

تعد دول الخليج من أهم المناطق الحيوية بالنسبة لمصالح روسيا والولايات المتحدة، بسبب ما تمتلكه من احتياطات نفطية مؤكدة هائلة(17).

فضلا عن هيمنة منطقة الشرق الاوسط على سوق الطاقة العالمي، فإن مزايا الجودة النفطية واضحة أيضا. ويأخذ التوزيع الجغرافي للنفط في الشرق الأوسط، شكل حدوة حصان، والتي تضم إيران والعراق والمملكة العربية السعودية، ويطلق على هذا الشكل اسم منطقة المثلث الذهبي (the Golden Triangle region)، اذ احتياطيات النفط في هذه المنطقة تشكل نحو 90٪ من المجموع الكلي لاحتياطي النفط في منطقة الشرق الأوسط. في الوقت نفسه، فإن نفط هذه المنطقة يتمتع بمميزات عدة جعلت منه الافضل عالميا، اذ ان عمق الدفن الخزاني معتدل وحقول النفط اعدادها كثيرة ومتقاربة والنفط ذو جودة عالية، وتكاليف الاستغلال والاستخراج والتطوير لا تتجاوز 2–4 دولار للبرميل. والأهم من ذلك هو الموقع الجغرافي للحقول المنتجة للنفط، الامر الذي يُسهل من عملية نقله عبر البحار المحيطات. هذه المميزات جميعها جعلت من نفط منطقة الشرق الاوسط يتمتع بجاذبية لا تقاوم من قبل البلدان المستهلكة للنفط. اذ ان واردات النفط الأوروبية الحالية من قبل المنطقة بلغت 60٪ واليابان 80٪. ووفقا لإحصاءات وتقديرات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، فإن أكثر من نصف استهلاك العالم من النفط يأتي من الشرق الأوسط(18).

خريطة رقم (1): توزيع النفط والغاز في الشرق الاوسط



Source: http://cdn3.voxcdn.com/assets/4232375/Oil_and_Gas_Infrastructure_Persian_Gulf__large_.gif

وبالرغم من انه لا يمكن انكار اهمية الشرق الاوسط التي ازدادت بعد اكتشاف النفط والغاز، إلا أنه لا يمكن أيضا تجاهل الانعكاسات السياسية لهذا الاكتشاف، والتي شهدتها المنطقة لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية متجسدة في طموح شعوب المنطقة في التحرر والاستقلال والوحدة القومية، الأمر الذي دفع الدول الكبرى ولاسيما بريطانيا والولايات المتحدة إلى تشديد قبضتها ووضع خطط عديدة لإقامة أحلاف سياسية وعسكرية لعزل المنطقة عن محيطها العربي(19). اذ خلال مرحلة الحرب العالمية الثانية وما تلاها تمت صياغة مفهوم السيطرة على منطقة الشرق الاوسط لإحلال القوة الامريكية بدلاً من القوى الاوروبية لتحقيق مصالح الولايات المتحدة انطلاقاً من فرضيتين الاولى ان القوى الاوروبية غير قادرة على تحقيق السيطرة الفعلية على تلك المنطقة بسبب خروجها منهكة من الحرب العالمية الثانية، وثانياً ان السيطرة على تلك المنطقة امر بالغ الاهمية للسيطرة على العالم اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً لان هذه المنطقة تعد خزاناً لمعظم احتياطي النفط العالمي. لذلك ظلت منطقة الشرق الاوسط ومنذ ذلك التاريخ تمثل الحلقة الاساسية في مشروع الولايات المتحدة للسيطرة على العالم برمته (20).

اذ تستورد الولايات المتحدة أكثر من نصف نفطها من الخارج، وكان الشرق الأوسط مصدرا رئيسا للواردات النفطية الأمريكية على مدى سنوات عديدة. وبذلك اصبح ضمان وصول امدادات الطاقة للولايات المتحدة إلى النفط من الشرق الأوسط أحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسة للسياسة الخارجية الامريكية. ومنذ أول أزمة نفطية في عام 1973، تعاملت الولايات المتحدة مع النفط في الشرق الأوسط كمصلحة وطنية كبرى. وقد أصبح "مبدأ كارتر" و "النظام الاقتصادي المترابط مع الدول المنتجة للنفط" أداة استراتيجية هامة للولايات المتحدة، تسعى من خلالهما إلى تحقيق المصالح الاقتصادية في الشرق الأوسط(21).

فوفقاً لمبدا كارتر (فان اي محاولة من قبل اي قوة خارجية تهدف للسيطرة على منطقة الخليج سوف تعد بمثابة الهجوم على المصالح الحيوية الامريكية، ووفقا لهذا الهجوم، سترد الولايات المتحدة بأي وسيلة ضرورية، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية)(22).

ومع التطور المستمر للوضع الدولي، أصبحت استراتيجيات النفط الأمريكية في الشرق الأوسط أكثر شمولية ومنهجية. في القرن الحادي والعشرين، ووضعت إدارة الرئيس الاسبق (بوش) الشرق الأوسط من ضمن اولويات سياستها الخارجية، ودعت في الوقت نفسه، للحد من اعتماد الولايات المتحدة على النفط في الشرق الأوسط، لكن هذا لم ينفي من تعزيز سيطرتها على الموارد النفطية في المنطقة، وهو ما حدث بالفعل.

وفي الاسبوع الثاني من تولي جورج ووكر بوش منصبه، قام بتشكيل مجموعة ادارة سياسة الطاقة الوطنية برئاسة نائب الرئيس الاسبق (ديك تشيني). وقدم الفريق تقريرا بعنوان (السياسة الوطنية للطاقة) في أيار / مايو 2001، جاء فيه (أن إمدادات النفط من منطقة الخليج وحدها ستشكل 54 في المائة إلى 67 في المائة من المجموع الكلي للواردات النفطية الامريكية بحلول عام 2020). ولذلك فإن تطور الاقتصاد العالمي سيظل يعتمد على دول الخليج. وخلص التقرير إلى أن من اولويات السياسة الخارجية الامريكية هو السيطرة على منطقة الخليج(23).

وبالفعل ، فقد باتت الولايات المتحدة تستخدم الالة العسكرية لتحقيق مشروعها في السيطرة على الموارد النفطية في المنطقة، اذ في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، تم صياغة وتأطير السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بإطار الحرب على الإرهاب، لكن الواقع، هو إن السعي الامريكي للسيطرة على منابع النفط وضمان تدفقه في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك آسيا الوسطى، هي حقيقة لا يمكن اغفالها وفصلها عن موضوع الحرب على الإرهاب(24).

وعلى الرغم من انخفاض معدل الواردات النفطية للولايات المتحدة الامريكية القادمة من منطقة الشرق الاوسط في عام 2007، بما يبلغ (108) مليون طن، اي 16.1% من

اجمالي واردات الولايات المتحدة، الا ان هذا الامر لم ينف حقيقة ان منطقة الشرق الأوسط سوف تظل ذات أهمية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة في المستقبل المنظور(25).

اذ في عام 2008، صدر تقرير لوزارة الطاقة الأمريكية جاء فيه : "...، يبلغ حجم الإنتاج الأمريكي من النفط الخام وسوائل الغاز نحو 5.7 مليون برميل يوميا، وهو ما يشكل حوالي % 9.8 من الإنتاج العالمي، كما تبلغ الاحتياطيات الأمريكية المؤكدة من النفط نحو 30.4مليار برميل بنسبة تبلغ % 2.9 من الاحتياطي العالمي، ومن المتوقع أن يزداد الطلب الأمريكي على النفط إلى نحو 29.17 مليون برميل يوميا عام 2025 بزيادة سنوية تبلغ 1.7% في المتوسط، مما يعني أن الولايات المتحدة سوف تضطر إلى تأمين أكثر من ثلثي احتياجاتها وتحديدا % 68 منها بحلول عام 2025"(26). وهذا الامر يعني ان الولايات المتحدة الامريكية تدرك انه من الضروري المحافظة على تدفق النفط والسيطرة على مصادره في منطقة الشرق الاوسط.

اما بالنسبة لروسيا، فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي وروسيا تسعى الى العودة الى قمة الهرم الدولي، لكنها تسعى الى تحقيق هذا الهدف على المدى المتوسط او البعيد عبر تنمية الجانب الاقتصادي الذي تحول الى الناظم المتحكم بالسياسات الروسية الداخلية والخارجية منها(27). ولاشك بان نفط الشرق الاوسط يمثل الركيزة الاساسية في التنمية الاقتصادية لروسيا، من خلال امدادات الطاقة، لذلك فإن تحكم الولايات المتحدة بأسعار النفط بطبيعة الحال يضر بمصالح الدول الكبرى ومن ضمنها روسيا. فاستراتيجية الولايات المتحدة تقوم على عدم السماح لأية قوة بالظهور وأداء دور معين في منطقة الشرق الأوسط بالشكل الذي يعارض الهيمنة الأمريكية، وهو ما تسعى إليه روسيا التي تحاول استعادة هيمنتها عبر إتباع استراتيجية اقتصادية جديدة تقوم على البراغماتية التنافسية للهيمنة الأمريكية المتزايدة في منطقة الشرق الأوسط(28).

وبعد استلام الرئيس فلاديمير بوتين السلطة في روسيا عمل على صياغة استراتيجية للعمل في روسيا سميت بـ (استراتيجية صياغة الاهداف البعيدة المدى)، للتغلب على

الازمات التي واجهتها روسيا في عهد الرئيس السابق بوريس يلتسين، ومن ضمن تلك الازمات هي (الازمة الاقتصادية)، وتهيئة الظروف الملائمة على المدى القصير لتحقيق التنمية للاتحاد الروسي "استراتيجية 2010"، ووفقا للرئيس بوتين فان روسيا واجهت تهديد حقيقي لمكانتها من خلال تهميشها على المستوى الدولي، وقد اكدت الوثيقة الاستراتيجية على ضمان تحقيق مجموعة من الاهداف منها(29):

1. تحسين نوعية الحياة في روسيا.
2. الحفاظ على استقلال روسيا وقيمها الثقافية وتأكيد النهوض بدورها السياسي والاقتصادي في الشؤون الدولية.

ان بدء الرئيس فلاديمير بوتين بتصميم السياسة الخارجية الروسية واستراتيجية الطاقة جاء لإدراكه ان روسيا لن تصبح قوة عظمى ثانية وسيكون مصيرها الانكماش داخل حدودها، اذا لم يتحسن وضعها الاقتصادي، لذا باتت اعتبارات المصالح الاقتصادية تأخذ الاولوية في السياسة الخارجية الروسية(30).

لذلك اتخذت روسيا زمام المبادرة لاستعادة علاقاتها مع الدول الكبرى في الشرق الأوسط وساهمت بنشاط في شؤون الشرق الأوسط مع الحفاظ على علاقات جيدة مع القوى الرئيسة المنتجة للطاقة (31). فعلى سبيل المثال، وبسبب العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، استطاعت شركة غازبروم الروسية (Gazprom) ان تشارك بنشاط في تطوير حقول النفط الإيرانية. كذلك فان ثالث أكبر شركة نفط في روسيا (TNK-BP) دخلت في تشكيل مشروع ضخم مع شركة النفط الروسية (Tyumen) مع بعض دول الشرق الأوسط بما في ذلك العراق واليمن والأردن لإنشاء مشاريع النفط والغاز وتبين أن روسيا قد حققت تدريجيا هدفها الخاص باستراتيجية الطاقة 2020 في تنمية الطاقة في الشرق الأوسط – لتوسيع وجود روسيا في النطاق الجغرافي للسوق الدولية(31).

كذلك فقد شاركت روسيا في مؤتمر الأمن في ميونيخ في 11 فبراير / شباط 2007، بعدها زار بوتين السعودية وقطر والأردن. وكانت جولة الرئيس الروسي بوتين في الشرق

الاوسط اشارة الى عودة من روسيا الى هذه المنطقة. وكان التعاون في مجال الطاقة القضية الهامة في زيارة بوتين. وتمخضت تلك الزيارة عن اتفاق السعودية وروسيا على إنشاء لجنة مشتركة لتنسيق سعر النفط لحماية تدفق إمدادات النفط العالمية، وتعزيز استقرار سوق النفط الدولي وتحقيق التوازن بين مصالح الموردين والمستهلكين. ووقع الجانبان اتفاقيات عدة في مجالات الاقتصاد والطاقة والمعلومات لتعزيز التعاون(32).

وفي قطاع الغاز، تبدي روسيا اهتماما متزايدا في منطقة الشرق الاوسط. اذ في عام 2005، زار رئيس غرفة التجارة الروسية يفغيني بريماكوف الدوحة. وفي عام 2006، التقى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف مع وزير الخارجية القطري حمد جاسم وأكد الجانبان استعدادهما لتعزيز التعاون الثنائي في مجال الطاقة. ويأتي هذا الاهتمام الروسي بمجال الغاز في منطقة الشرق الاوسط بسبب ان الشرق الأوسط يسيطر على ثالث أكبر احتياطي للغاز في العالم – 11.2 تريليون متر مكعب. وفى حالة اقامة روسيا وقطر "اوبك غاز" مع ايران والجزائر فان حصة سوق الغاز الطبيعي التي تسيطر عليها هذه الدول، ستكون اكبر بكثير من حصة اوبك. وخلال محادثاته مع امير قطر الشيخ حمد في شباط / فبراير 2007 قال بوتين انه "ليس هناك اعتراض على اقامة كارتل غاز طبيعي مماثل لمنظمة اوبك، اذ إن هناك حاجة حقيقية لتنسيق الإجراءات ما بين الدول المصدرة للغاز الطبيعي". وقال المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي إن إيران وروسيا باستطاعتهما بناء كارتل غاز على غرار الأوبك(33).

وبعد اكتشاف احتياطي ضخم من الغاز الطبيعي في حوض "ليفانت" في منطقة البحر الأبيض المتوسط تمكنت شركة" غاز بروم "الروسية من الحصول على صفقة ضخمة مع إسرائيل، منحتها حق الدخول الحصري إلى سوق تقدر بنحو 3 ملايين طن من الغاز المسال سنويا على مدى عشرين سنة المقبلة، و هو ما عد تحولا "جوسياسيا و"طاقوياً" لصالح موسكو في منطقة الشرق الأوسط، ونجحت الشركة الروسية بهذا العقد في حماية مصالحها في السوق والتسعير، هذا التحرك الروسي أثار قلق الولايات المتحدة الامريكية من تنامي قوة

الشركة الروسية في المنطقة، فالنخب الروس يرون ان الولايات المتحدة تعمل على ضرب "غاز بروم "عسكريا ، بإطاحة نظام الأسد، والتخلص من الوجود الروسي في المتوسط وفتح قنوات ومعابر جديدة لمرور الغاز من مناطق عدة عن طريق سوريا إلى أوروبا، بالإضافة إلى ممارسة إدارة الرئيس باراك أوباما ضغوطات على إسرائيل للتراجع عن هذه الصفقة عبر ملفات عديدة لاسيما ما يتعلق بملف السلام في الشرق الأوسط(34).

3. تجارة السلاح (Arms trade)

بحسب تقديرات الأمم المتحدة فإن ما يزيد عن 68 % من صادرات السلاح يذهب إلى بلدان الجنوب في العالم اذ هناك 35 دولة تستورد 90 % من الأسلحة في العالم من حيث القيمة، كذلك تشير الأمم المتحدة إلى أن 88 % من الأسلحة التقليدية المصدرة في العالم مصدرها الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن لاسيما أمريكا و روسيا. وقد ذكر تقرير (مصلحة الأبحاث) التابع للكونغرس الأمريكي ان حصة الولايات المتحدة من مبيعات الأسلحة في العالم سنة 2011 قد بلغت 24 مليار دولار وحلت روسيا ثانيا بـ 13.4 مليار دولار. وتمثل نفقات دول الخليج في مجال التسليح نسبة 67 % من إجمالي النفقات العسكرية بالمنطقة وتمثل نفقات التسلح للمملكة العربية السعودية حوالي 40 % منها، إذ أكد التقرير السنوي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ".A.A.S.S" الصادر عام 2011 إن المملكة العربية السعودية تحتل المركز السابع في ميزان الإنفاق العسكري دوليا، بعدما أنفقت على ميزان دفاعها 64 مليار دولار، ناهيك عن ارتفاع الإنفاق الدفاعي الإيراني الذي بلغ 17.7 مليار دولار وإسرائيل 18.2 مليار دولار. أما العراق فقد ازدادت نفقاته الدفاعية بنسبة 9% وسوريا و قطر بنسبة 8% وتشير المعلومات الصادرة عن تقرير لجنة الأبحاث في الكونغرس الأمريكي أن حجم إنفاق دول الخليج وحدها على التسلح سنة 2010 قد تجاوز 105 مليار دولار. وبالنسبة للولايات المتحدة، فهي تحتل مركزاً متفوقا بين دول العالم في مجال صادرات السلاح، اذ تتخذ من قضية التسلح وبيع وتصدير الأسلحة بمثابة وسيلة لتدعيم زعامتها وهيمنتها إلى جانب

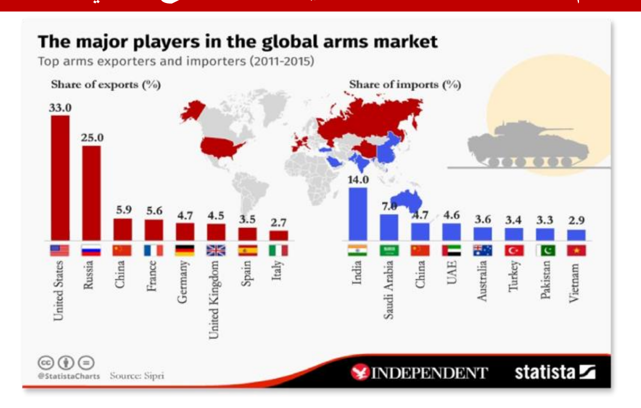
تقويض خصومها ومنافسيها من خلال الاستحواذ على أسواق السلاح العالمية. ففي عام 2012 بلغت قيمة صادرات الولايات المتحدة من السلاح 28.56 مليار دولار وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى عالميا وأتت روسيا في المركز الثاني بنحو 12 مليار دولار فأصبحت منافس قوي للولايات المتحدة تسعى إلى تعزيز علاقاتها مع حلفائها التقليدين في العديد من مناطق العالم ومن ضمنها منطقة الشرق الأوسط، من أجل الحصول على المزيد من الأسواق التي تعتمد على السلاح الأمريكي لاسيما دول الخليج واسرائيل ومصر(35).

وتعد المملكة العربية السعودية من أكثر دول المنطقة شراءً للسلاح الأمريكي، فبعد الصفقة الضخمة التي أبرمتها سنة 2011 مع الولايات المتحدة المقدرة ب 60 مليار دولار والتي تعد كأكبر صفقة سلاح بين الولايات المتحدة ودول العالم، عادت السعودية في عام 2013لتبرم عقود شراء بقيمة 29.4 مليار دولار تتضمن شراء 84 مقاتلة SA جديدة و 70 مقاتلة مجددة من النوع نفسه، كما شملت الصفقة دبابات (أم 1 ايه 2)، وصواريخ مضادة للدبابات من طراز (تاو 2). وتأتي بعد السعودية كلٌ من الامارات وقطر وعمان والعراق ومصر. ولاشك ان صفقات السلاح الأمريكية مع دول منطقة الشرق الأوسط لا تحقق لها فقط أهداف اقتصادية ومادية فحسب بل لها أهداف عديدة، منها: ربط دول المنطقة لاسيما العربية فمنه ي النظام الإقليمي العربي بالاستراتيجية الأمريكية والتي تهدف مرحليا إلى احتواء إيران سوريا، كذلك، العمل على إيجاد توازن عسكري بين ايران ودول الخليج، فضلا عن السعي الى تحجيم وايقاف النفوذ الروسي في المنطقة، والذي بدأ يظهر جليا عبر محاولات روسيا في إيجاد مكان لها بين دول الشرق الأوسط من خلال إقامة علاقات عسكرية جديدة وابرام العديد من الصفقات التسليحية مع دوله مثل مصر واسرائيل وبعض الدول الخليجية(36).

ووفقا لتقرير معهد ستوكهولم للسلام الدولي، فان روسيا اليوم تمثل المنافس الاول للولايات المتحدة الامريكية في مجال مبيعات السلاح في الشرق الاوسط، وذلك لعدة اسباب(37):

- انخفاض أسعار الأسلحة الروسية مقارنة بالسلاح الأمريكي.
- لا تضع روسيا شروطا مسبقة أو ايديولوجيات أو سياسات خاصة بها قبل عقد صفقات الأسلحة وإنما تهتم روسيا بصادرات السلاح لدول العالم ولاسيما دول الشرق الأوسط بالنظر لما تمثله من مورد مالي هام للدخل القومي ضمن إطار توجه القيادة الروسية للاعتماد على الموارد والإمكانات الذاتية للنهوض بالاقتصاد الروسي، وتسعى الحكومة الروسية منذ سنوات إلى توثيق علاقاتها بدول الشرق الأوسط، وتعرض أسلحتها المتطورة من طائرات ودبابات وصواريخ على دول المنطقة لاسيما دول الخليج العربية و بأسعار منافسة جدا مقارنة بأسعار الأسلحة الأمريكية المماثلة لها، إلا أن النفوذ الأمريكي القوي في هذه الدول يسعى للحيلولة دون عقد صفقات مع روسيا.

مخطط رقم (1). اللاعبين الرئيسيين في سوق السلاح العالمي والمستوردين منهم



http://in.reuters.com/article/2011/03/10/idINIndia-55458520110310 Source:

ولقد تراوحت صادرات السلاح الروسي لدول منطقة الشرق الأوسط بين 21 % و 26 %من اجمالي ما تستورده دول المنطقة من أسلحة عسكرية، كما أن المنطقة تضم عددا من كبار المشترين للسلاح الروسي على رأسهم سوريا وإيران لتنضم إليهم بعض الدول الأخرى لاسيماالخليجية(38) وهو ما يوضحه المخطط ادناه.

مخطط رقم(2) (سوق الاسلحة الروسية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا)

TABLE 1

The Russian Arms Market in the Middle East and North Africa

Recipient	Contract Description	Price (If Known)
Libya	Kh-35 Uran/SS-N-25 anti-ship missile Project-1241/Tarantula FAC	$100 million
	Yak-130 trainer/combat aircraft	$90 million
	S-125 Pechora-2 SAMs (modernization to the Pechora-2M level)	
	Modernization of 145 T-72 tanks	
	BMP-3M infantry fighting vehicles	$300 million
	Factory for AK-103 machine gun production	$600 million
	9M123 Chrysanthemum self-propelled anti-tank missile systems	
	Molniya-class missile boats	$150 million–$200 million (estimated)
Syria	96K6 Pantsyr-S1E Mobile AD system	$730 million
	Buk-M2 SAM	$200 million
	MiG-29 modernization	
	S-125 Pechora-2 SAMs (modernization to the Pechora-2M level)	
	200 T-72 tanks (modernization to T-72M1M level)	Part of $500 million deal
	9M123 Chrysanthemum self-propelled anti-tank missile systems	
	30 Pantsyr-S1 anti-aircraft missile systems	
Iran	T-72 tanks upgrade MiG-29 aircraft upgrade Su-24 fighter upgrade	Part of $1.5 billion deal
Yemen	100 BTR-80A armored vehicles and 50 120-mm towed mortars	$60 million
	MiG-29 SMT Fulcrum	$1.3 billion
Egypt	20 S-125 Pechora-2 SAMs (modernization to the Pechora-2M level)	
	Modernization of ZSU-23 SPAAG to ZSU-23-4M4	

Note: This is a partial list. Other deals may not be indicated here.

Source: Dmitry Gorenburg, "Russian Arms Sales to the Middle East and North Africa," Russian Military Reform, March 7, 2011, at *http://russiamil.wordpress.com/2011/03/07/russian-arms-sales-to-the-middle-east-and-north-africa/* (December 7, 2011); International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance 2011* (London: Routledge, 2011); and Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Arms Transfers Database, at *http://www.sipri.org/databases/armstransfers* (December 7, 2011).

B2662 heritage.org

Source: http://www.reuters.com/article/2011/11/02/russia-libya-arms-idUSL5E7M221H20111102

إذ وصل متوسط الدخل السنوي الروسي من مبيعات الأسلحة بين أعوام ٢٠١٢ و٢٠١٥ الى ١٤,٥ مليار دولار. وان هذه الزيادة الكبيرة بحجم صادرات الأسلحة الروسية إلى الشرق الأوسط يُعد جزءاً من الاستراتيجية الروسية لإعادة الدور الدولي لروسيا وفرض وجودها كلاعب رئيس في المنطقة(39).

فعلى سبيل المثال، تُعد إيران هي الشريك الثالث لروسيا على صعيد التعاون العسكري بعد الصين والهند، وقد بدأت هذه الشراكة بين الجانبين إبان الزيارة التي قام بها الرئيس السابق مُحَّد خاتمي إلى موسكو عام 2001، ليوقّع في خريف ذاك العام اتفاق التعاون التكنولوجي العسكري بين البلدين. وقد اهتمت طهران كثيرًا بتطوير أنظمتها الصاروخية من خلال هذا التعاون، وطمحت في الحصول على تراخيص لصنع السلاح الروسي وهو مالم تلبّه موسكو. وتصنف روسيا جميع الأسلحة والشحنات البحرية إلى إيران على أنها أسلحة دفاعية. وخلال السنوات الماضية شمل التعاون العسكري صفقات وُقّعت بين الجانبين لشراء

الصواريخ المضادة للدبابات، والمنظومة الصاروخية TOR-M1 ، والطائرة المقاتلة SU-25UBT، وطائرات ميغ 30، وسوخوي 34 ، ومروحيات النقل العسكرية، بالإضافة إلى قطع غيار وصيانة لما يمتلكه الجيش الإيراني من دبابات روسية الصنع(40).

وتقدر أرباح روسيا من التعاون العسكري مع إيران برقم يتراوح بين 11 و 13 مليار دولار؛ ففي العام 2007 وحده وقّعت روسيا عقدًا لتسليم طهران خمسة أنظمة من صواريخ أرض جوs300 ، بكلفة 800 مليون دولار، وفي عام 2010 ألغى الرئيس الروسي السابق ديمتري مدفيديف ذلك العقد بسبب ضغوط أميركية وإسرائيلية؛ الأمر الذي تسبب بأزمة بين البلدين، لاسيما بعدما وجّه الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد انتقادات لاذعة للسياسة الروسية، رد عليها الكرملين بعنف، كما رفعت طهران دعوى قضائية أمام محكمة الاستئناف الدولية ضد شركة "روس أوبورون إكسبورت" الحكومية الروسية لتصدير الأسلحة مطالبة بتعويض بقيمة 4 مليارات دولار، بسبب إلغاء الشركة لعقد توريد منظومات s300 (بي ام 1) الى ايران(41).

وبحلول العام ٢٠١٢ ، كان موقف مصدري الأسلحة الروسية الى الشرق الأوسط أكثر حرجاً، فسقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، ونظام معمر القذافي في عام 2011، ادى إلى فقدان روسيا لعملائها التقليديين في المنطقة – فشركة "روسوبورون إكسبورت" أحدى أبرز الشركات المصدرة للسلاح في روسيا قدرت خسائرها المالية بحدود ٦,٥ مليار دولار في ليبيا وحدها. وعلى الرغم من تمكن روسيا من المحافظة على وجودها في الجزائر وسوريا إلا أن سجلها العام هناك لم يكن مثيرا للإعجاب، وهو ما دفع منتجي السلاح الروسي للقيام بعدة محاولات لدخول أسواق السلاح في دول الخليج الا ان محاولاتهم تلك باءت بالفشل ولم تتمكن من خلق طلب طويل الأمد بما ينافس التواجد الغربي هناك والمدفوع بطبيعة العلاقة مع تلك الدول. الا ان الحرب السورية جاءت لتنقذ الأمر وساهمت بإنعاش مصدري الأسلحة الروسية مجدداً، كما ساهمت في إثبات موثوقية الأسلحة الروسية في ساحة المعركة، وهو ما جذب انتباه جميع دول الشرق الأوسط بما في ذلك دول الخليج التي كانت تتجه

عادة نحو منتجي الأسلحة الغربيين. فعلى سبيل المثال، استوردت البحرين مجموعة من أسلحة (AK-103)- وهي البندقية الموازية لـKalashnikov - عام ٢٠١١ لتعود مجدداً في عام ٢٠١٤ وتعقد صفقة جديدة لشراء شحنة من الأنظمة المضادة للدبابات الروسية "كورنييت" على الرغم من أن حجم الصفقات تلك لم يكن كبيراً بالقدر الكافي الا ان روسيا أولتها اهتماماً كبيراً لإثبات انفتاحها على السوق الخليجي(42).

اما العراق، قد بدأت العلاقات بين بغداد وموسكو تنشط بعد الانسحاب الأمريكي عام2011، وتمت إعادة التعاون في المجال العسكري عام 2012 بتوقيع صفقة الأسلحة لشراء أسلحة روسية بأكثر من 4 مليارات دولار تسلم من خلالها العراق طائرات من طراز (مي 28 -إن أي) المعروفة بـ (صياد الليل)، و 42 منصة متحركة لإطلاق الصواريخ من طراز (باتسير-اس 1)، كما تم الاتفاق على تدريب فوج من الخبراء العراقيين على استخدام مروحيات (مي- 35) في أحد المراكز التابعة للقوات الجوية الروسية. وقال مركز (كاست) أن العقود تمثل ثالث أكبر صفقة لبيع سلاح روسي منذ انهيار الاتحاد السوفياتي في عام 1991، بعد صفقة قيمتها 7.5 مليار دولار مع الجزائر في عام 2006 و أخرى بقيمة 6 مليار دولار مع فنزويلا عام 2004(43).

وهنا تجدر الاشارة، الى ان روسيا لا تعتمد في سياستها مع دول الشرق الأوسط على التدخل العسكري المباشر كما تفعل الولايات المتحدة، فقد عملت في السنوات الأخيرة على تغيير الصورة التي كان يظهر فيها الاتحاد السوفياتي كقوة عسكرية مخيفة في المنطقة وتحولت من سياسة العدو لقسم من دولها و حليف للقسم الآخر إلى سياسة مد الخطوط الدبلوماسية مع كل هذه الدول ، حتى في المجال العسكري الذي وصل إلى حد التعاون مع دول تعتبر خاضعة للنفوذ الامريكي خاصة، ومنها دول الخليج واسرائيل، اذ يقول مدير الشركة الروسية لتصدير السلاح (روسوبورون إكسبورت): "إن الشرق الأوسط هو السوق الأهم بالنسبة لروسيا و يشمل التعاون العسكري مع العرب في كل المجالات"(44).

ثانياً: اهداف ومظاهر التنافس الامريكي الروسي في سوريا

أ. روسيا والازمة السورية

سريعًا بعد انتخابه في مايو/أيار 2000، أوجز بوتين السياسة الخارجية الجديدة لروسيا، والتي ظهرت عليها معالم التغيير عمّا كانت عليه في سنوات يلتسين، اذ نأى بوتين بنفسه بعيدًا عن اضطرابات التسعينيات، وألقى بكامل اللوم على الغرب بدعوى أنه من تسبب بمشاكل بلاده في تلك الحقبة(45). وقد وافق بوتين على مفهوم الامن القومي للاتحاد الروسي في نفس العام، وقد بات هذا المفهوم يعتمد على "عالم متعدد الأقطاب" مرتبط أساسا بسياسة روج لها بريماكوف في تسعينيات القرن الماضي، ويسوقها الكرملين حتى يومنا هذا، وعلى دور روسيا على اعتبار أنها "واحد من مراكز النفوذ" ضمن هذا العالم. فضلا عن ذلك، فإن تهديدات الأمن القومي الروسي – وفقًا لمفهوم الأمن القومي الروسي: " تتجلى في محاولات الدول الأخرى تعزيز قوتها لتصبح واحداً من مراكز النفوذ في العالم متعدد الأقطاب، وهو ما يتطلب عرقلة تحقيق المصالح الوطنية الروسية، وإضعاف مكانتها في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى وعبر القوقاز والمحيط الهادئ ومناطق آسيا". هذا النهج الروسي الجديد أشار أيضًا إلى المطالبة بالاعتراف بالمصالح المشروعة المميزة لروسيا فيما يسمى الخارج القريب؛ وهو ما يمكن أن يسمى بشكل عام" روسكي مير" أي ما يعني (العالم الروسي) الممتد في جميع أنحاء دول الاتحاد السوفييتي سابقًا(46).

هذه التطورات شكلت عاملًا مهمًا وحاسمًا في فهم النهج الروسي الجديد في السياسة الخارجية، وعلى وجه التحديد النهج الروسي تجاه منطقة لشرق الأوسط.

لذلك سرعان ما أعادت روسيا تعريف أولوياتها في الشرق الأوسط عبر مفهوم السياسة الخارجية، وكان ذلك متمثلًا في استعادة وتعزيز المواقف الاقتصادية الروسية على وجه الخصوص، وتسليط الضوء على استمرار تطوير العلاقات مع إيران وسوريا(47). وقد عزز استعادة الحضور الروسي في المنطقة التعاونَ مع كل من القوى المضادة والمؤيدة للولايات المتحدة هناك؛ وهذا يعني دعم إيران في برنامجها النووي، وشطب ديون سوريا التي قاربت 13مليار دولار، وإزالة القيود على تصدير التقنيات الكيميائية والبيولوجية، إلى جانب تعزيز

العلاقات الثنائية الموسعة مع تركيا ومصر وإسرائيل والمملكة العربية السعودية(48). على هذا الصعيد، زاوجت موسكو بين سياسة مبيعات الأسلحة ومصالح سياستها الخارجية، وهذا دفع نائب رئيس مجلس الوزراء الروسي في 11 ديسمبر/كانون الأول 2013 ، ديمتري روغوزين، إلى القول إن مبيعات الأسلحة الروسية هي العنصر الأكثر أهمية في تحديد علاقتها مع الدول الأخرى(49).

وقد عملت روسيا منذ بداية الأزمة السورية على تأكيد موقفها في منع أي تدخل عسكري في سوريا أو فرض مزيد من العقوبات عليها، حيث تخشى أن يكون ذلك غطاء لفرض مزيد من الهيمنة الأمريكية في المنطقة، فإذا كانت قد عارضت تدخل الناتو في ليبيا، فإنها ترفض بشدة تكرار التجربة في سوريا، لأن ذلك سيتيح موطئ قدم أمريكية في قلب سوريا بعد الإطاحة بالنظام كما حدث في العراق، لذلك سارعت روسيا إلى تعطيل المبادرات العربية الإقليمية و الدولية من إصدار قرارات تدعم تطبيق هذه المبادرات في مجلس الأمن الدولي عبر استخدام روسيا حق النقض في مجلس الأمن، ومنذ البداية كانت روسيا تعتبر المعارضة السورية هي السبب الرئيسي في تفاقم الأزمة باعتبارها طرفا مسلحا مقابل الجيش النظامي، إلا أنها في نفس الوقت طالبت النظام بالإسراع في اجراء الإصلاحات الجدية، وقد أعلنت روسيا بأن دول الناتو تخطت القرار الأممي رقم 1973 ، بشان ليبيا نصاً وروحاً، وهي بالتالي تقف إلى جانب سوريا في السلم والحرب، ولن تسمح بإسقاط النظام السوري، فهي قلقلة من بعض التوجهات الدولية الصريحة التي تسعى لهذا الهدف ويعتقد الكرملين بأن إبعاد السلطة الحالية في دمشق سيترتب عليه اندلاع الحرب الأهلية من جانب، وسيطرة تيارات أصولية متطرفة على زمام الأمور من جانب آخر(50).

كذلك، فان الحافز الاكبر الذي دفع بروسيا الى اتخاذ هذا الموقف من الازمة السورية، هو ادراك القيادة الروسية لعدم امكانية خسارة حليف اخر في المنطقة خصوصا بعد ليبيا. اذ وجهت انتقادات لاذعة للرئيس الاسبق مدفيديف آنذاك نتيجة لعدم استخدام حق النقض لمنع اصدار قرار مجلس الامن الدولي 1974 بشان ليبيا، وقد اشار فلاديمير بوتين الى هذا

القرار في وقتها الى انه قرار خاسر وليس في مصلحة روسيا، واوضح استطلاع للراي ان 90% من الروس يوافقون بوتين الراي، ومنه ايقنت روسيا ان المصالح الروسية لا تتحمل خسارة سوريا بعد خسارة العراق من قبل ومن ثم ليبيا(51).

فضلا عن ان الروس يعدون سوريا هي مفتاح المنطقة وليس العراق، فالتغيير الجيوسياسي لم يتحقق في الشرق الاوسط عبر بوابة العراق كما توقع وزير الخارجية الامريكي الاسبق كولن باول، فهذا التغيير يحصل فقط من بوابة سوريا، لذلك فان الروس يدركون ان سوريا هي الفرصة السانحة الوحيدة المتبقية لهم لاستعادة روسيا لدورها الاقليمي في الشرق الاوسط وشمال افريقيا(52).

وقد اكد هذا الامر وزير الخارجية الروسي لافروف عندما اشار الى سوريا من اهم الدول في الشرق الاوسط – من الناحية الاستراتيجية – وان زعزعة الاستقرار هناك ستكون لها عواقب وخيمة في مناطق بعيدة جدا عن سورية نفسها. فروسيا ترى ان دمشق بمنزلة "حجر الزاوية" في امن منطقة الشرق الاوسط – على حد تعبير لافروف– (53).

وهناك من يرى ان الدعم الروسي لسوريا، يرتكز على مبدأ صراع الحضارات، وانصار هذا الراي يرون ان روسيا تريد بناء تحالف حضاري مع الصين ودول اخرى كالهند والبرازيل في وجه الحضارة الغربية والولايات المتحدة الامريكية، وتريد اثبات ذلك في اول فرصة لها، وجاءت اللحظة المناسبة للشروع في هذا الامر عن طريق الازمة السورية، لكن من الواضح ان انصار هذا الراي تناسوا التناقضات الهائلة بين اعضاء حلف "بريكس"، فالهند تعد الصين منافسها اللدود، والصين بالمقابل تعد الاقتصاد هو منفذها الوحيد الى العالم، مختلفة بذلك عن روسيا التي ترى ان التوازن العسكري هو ما يخلق لها هذه المكانة، والبرازيل خارج هذا السرب وجنوب افريقيا تابعة للغرب(54).

ولكن المنطق الاكثر قبولاً، هو ان روسيا تدرك جيداً أن فقدانها لنفوذها التقليدي في سوريا بعدما فقدت حضورها في ليبيا أمر سيُحجم من حضورها الاستراتيجي (شرق أوسطيا وعربياً)، لا سيما أن أعدائها هم الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي وتركيا والسعودية

والدول التي تدور في فلكهم هم الذين حاربوا روسيا من قبل في أفغانستان وهم الذين يعملون ضد نظام الأسد وأن ما حدث في ليبيا غير قابل للتكرار مرة اخر بأي حال من الاحوال في سوريا وهذا ما يدل من مواقفها في مجلس الأمن(55).

ايضاً، تخشى روسيا من ان يُسهم اضعاف المحور السوري – الايراني الذي يشكل جزءا اساسياً في استراتيجية روسيا لمواجهة المد الامريكي في المنطقة، والدور الصاعد لتركيا في الشرق الاوسط، في تعرض روسيا لعزلة دبلوماسية وخسارة نفوذها تدريجيا في السياسة الدولية(56).

ولاشك ان المصالح الاقتصادية لروسيا في سوريا هي احد الاسباب الرئيسة التي دفعت بروسيا الى اتخاذ موقف الدفاع عن النظام السوري، اذ ان روسيا تدرك جيدا ان تغيير النظام في سوريا سيؤدي بالنتيجة الى الاستغناء عن الغاز الروسي من قبل الدول الأوروبية، والحصول على مورد الغاز من قطر وبلدان أخرى في أسيا وشمال أفريقيا، مما سيعرض روسيا لخسائر كبيرة وعجز في الميزان التجاري والذي سينعكس سلبا على دورها السياسي، وهذا ما أكده وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في 17 مايو 2013 ، عندما قال: "أن سوريا تعد من أهم دول الشرق الأوسط، وأن زعزعة الاستقرار فيها سيكون له عواقب اقتصادية وخيمة"(57).

فقد قامت الشركات الروسية باستثمارات واسعة في التنقيب عن النفط والغاز والانتاج في سوريا. فقد حفرت شركتي Soiuzneftegaz و Tatneft اول بئر لهما في عام 2010. كذلك قامت شركة Soiuzneftegaz بمد انابيب الغاز الطبيعي وبناء مصنع للتجهيز والآن تقوم ببناء مصنع ثان قرب الرقة الذي من شأنه معالجة 1.3 مليار متر مكعب من الغاز. وتشارك الشركات الروسية في مشاريع الطاقة النووية في سوريا، بما في ذلك الخطط التي اعلنتها Rosatom في عام 2010 لبناء أول محطة للطاقة النووية في سوريا. كذلك، في سبتمبر 2011 وقعت كل من شركة Tupolev وشركة Aviastar-SP مذكرة لتوفير ثلاث طائرات ركاب TU-204SM، كما اعلنت شركةTraktornye ZAVODY عن خطط لمشروع

مشترك مع شركة سورية لبناء المعدات الزراعية، وفي نفس السياق وقعت شركة Sitroniks عقد في عام 2008 لبناء شبكة لاسلكية لسوريا(58).

ناهيك عن مبيعات السلاح الروسي لسوريا، هذا الامر الذي يُعد من أهم المصالح الحيوية بين سوريا وروسيا فقد بلغت مشتريات سوريا للسلاح من روسيا ما يقارب مليار ومائة مليون دولار وفقا لإحصائية في عام 2010، كما توجد عقود مبرمة بين سوريا والشركات الروسية المتخصصة في صناعة الأسلحة. حيث تعتبر سوريا شريكا أساسيا في مجال استيراد السلاح الروس، ففي عام 2011 استوردت سوريا طائرات ميغ29 المقاتلة وطائرات التدريب (ياك 130) وصواريخ الدفاع الجوي من طراز (بانتسير) و (يوك – م.ج) او ما يعرف بـ (سام17)، اضافة الى دبابات (T-72)، وصواريخ جوالة للدفاع الجوي، ويقدر المبلغ الاجمالي لهذه الصفقات بـ 6 مليار دولار(59).

بالإضافة الى ما سبق، استراتيجياً، فان روسيا لديها نقطة ضعف منذ بداية نشأتها كقوة دولية مؤثرة في القرن الثامن عشر، وهي عدم قدرتها على الوصول الى المياه الدافئة، فكل ممراتها متجمدة (القطب الشمالي و بحر البلطيق) وقد سعت قديماً لمعالجة هذا الاشكال بالصراع مع الدولة العثمانية لتصل الى البحر الاسود وتحتل قاعدة ازاك العثمانية، ومن ثم باتت امكانية الحصول على منفذ بحري امر بالغ الاهمية ومرتكز استراتيجي لروسيا(60).

لهذه الاسباب التي سبق ذكرها، حاولت روسيا احتواء الازمة الروسية ومنع تفاقمها، واجرت اتصالات مع المعارضة السورية في محاولة لأقناعها ببدء الحوار مع السلطات السورية(61)، وحذر مدفيديف في 4 أغسطس 2011 القيادة السورية والرئيس الأسد مطالبهم بضرورة البدء والإسراع في الحوار مع المعارضة ومباشرة الإصلاحات، حيث صرح مدفيديف في لقاء مع قناة "روسيا اليوم"، والقناة الأولى القوقازية، وإذاعة "صدى موسكو" قائلاً :"حسب أحاديثنا الخاصة، والرسائل التي بعثت إلى الرئيس السوري، فأنني أطرح فكرة واحدة مفادها ضرورة البدء فوراً بتنفيذ الإصلاحات والتصالح مع المعارضة واستئناف السلام

المدني وإنشاء دولة عصرية وإنه اذا لم يستطيع فعل ذلك فسوف ينتظره – بشار الأسد – مصير محزن، وسنضطر في النهاية إلى اتخاذ إجراءات معينة"(62).

بعدها، أفشلت موسكو المساعي الغربية المتكررة لإصدار قرار من مجلس الأمن يدين السلطات السورية لاستخدام العنف في قمع المتظاهرين، وقد أعلن الرئيس السابق مدفيديف في مناسبات عدة "أن روسيا لن تؤيد قراراً يصدره مجلس الأمن بشأن سوريا على غرار القرارين بشأن ليبيا (1970 و1973)(63)، ولم يقتصر الامر عند هذا الحد، بل أعلن الرئيس الروسي "مدفيديف" في أواخر مايو 2011 عن رفض روسيا للعقوبات التي يفرضها مجلس الأمن على النظام السوري، كما حذر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في أوائل يونيو 2011 المجتمع الدولي بعنف من السماح بأي استفزازات تهدف إلى تأمين تغيير النظام الحاكم في سوريا قائلاً: "نحن لسنا في وارد تغيير النظام"، مضيفاً أن مجلس الأمن "لا يتعامل مع الثورات"(64).

وتواصلت الجهود الدبلوماسية الروسية لمنع اتخاذ قرار ضرب سوريا خارج مجلس الأمن، حيث وافقت روسيا على عقد مؤتمر جنيف (1) في 2012/07/30 والذي تألف من عدة نقاط لحل الأزمة السورية، لكن المؤتمر فشل بسبب الاختلاف بين واشنطن وموسكو حول رحيل الأسد كنقطة لانطلاق التنفيذ، حيث تمسكت روسيا بالإبقاء على الأسد في ظل حكومة توافق وطني إلى حين اجراء الانتخابات الرئاسية التي ستحدد مصير بشار الأسد(65).

وفي فبراير2013 ، اجتمع وزير الخارجية الأمريكي الاسبق جون كيري مع نظيره الروسي سيرغي لافروف في برلين حيث تم الاتفاق بين الطرفين على بذل كل ما في وسعهما لتهيئة الظروف لإطلاق الحوار بين المعارضة و النظام السوري بأسرع ما يمكن والإعداد لمؤتمر جنيف 2 في سنة 2014 ، غير أن هذا المؤتمر فشل بسبب تشدد المعارضة السورية ومن ورائها الولايات المتحدة في شرط رحيل الأسد، وقد ازدادت الأمور تعقيدا بعد استقالة

المبعوث الأممي الأخضر الإبراهيمي نتيجة لعدم حصول أي تقدم في إيجاد حل للأزمة السورية، وبالتالي عاد طرفا النزاع الى العمل المسلح في محاولة كل طرف لإنهاء الآخر(66).

ولم يتوقف الروس عن الافصاح عن مواقفهم الداعمة للنظام السوري، اذ كلما ضعف النظام قليلاً قالوا انهم لا يتمسكون بالأسد ويعنيهم النظام والاستقرار، وكلما استعاد النظام بعض المناطق، عادوا للكلام عن رفضهم للقوة التي يستخدمها النظام وفي نفس الوقت رفضهم للثورة وتأكيدهم على الحل السياسي(67). اذ في الواقع اصبحت روسيا اكثر المدافعين عن النظام السوري، فروسيا تتبع سياسة جوهرها دعم الانظمة التي تواجه انتفاضات شعبية في الشرق الاوسط وهذه ليست سياسة جديدة، فروسيا اتبعتها في الثورة الخضراء في ايران سنة 2009، وقد ركز العديد من المحللين في شرحهم لهذه السياسة على اهمية الاستثمارات الاقتصادية في دول مثل ليبيا وسوريا وايران(68).

وبعد تفاقم الوضع في سوريا، ادركت القيادة الروسية بانه لا مناص من التدخل عسكريا في سوريا، وقد تم ذلك بالفعل في اواخر العام 2015. اذ كشفت صحيفة" بوست الأمريكية "نقلا عن موقع حكومي روسي بنود الاتفاق الروسي والسوري والذي يفتح الباب للجنود وأسلحة القوات الجوية الروسية ويحصن قوات الاتحاد الروسي من أي متابعة قضائية سورية أو من أطراف أخرى، ووقع الاتفاق يوم 26 اغسطس 2015 ، والاتفاق وقعه كل من وزيري الدفاع الروسي (سيرغي شويغو) ونظيره السوري (فهد جاسم الفريج) ومن خلال هذا الاتفاق دخلت روسيا الحرب في سوريا عبر إرسال طائراتها وصواريخها المتطورة الى سوريا(69).

ومن الواضح، إن الموقف الروسي المستميت في الدفاع عن سوريا يرجع إلى إدراك القيادة الروسية بأن خسارة سوريا بالكامل لمصلحة الولايات المتحدة يعني إغلاق منطقة الشرق الأوسط في وجه الروس عن آخرها، وبالتالي ستتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من التغلغل عبر تركيا الى منطقتي القوقاز ووسط آسيا وهو ما يعني زعزعة الاستقرار في روسيا نفسها عبر تشجيع حركات انفصالية تبدأ من الشيشان وتنتهي إلى منغوليا وأعماق سيبيريا.

ب. الولايات المتحدة والازمة السورية

في عام 1980 قُبيل اندلاع الحرب العراقية – الايرانية صرح مستشار الامن القومي الامريكي الاسبق (بريجنسكي) في عهد الرئيس الاسبق (جيمي كارتر)، قائلاً: "ان المعضلة التي ستعاني منها الولايات المتحدة مستقبلاً، هو كيفية انشاء حرب خليجية ثانية تستطيع من خلالها الولايات المتحدة الامريكية اعادة رسم حدود سايكس بيكو"(70).

بعد تصريح بريجنسكي، بدأ برنارد لويس وبتكليف من البنتاغون بكتابة مشروعه الخاص بتفكيك الدول العربية والاسلامية ومنها (العراق، سوريا، لبنان، مصر، السودان، ايران، تركيا، افغانستان، باكستان، السعودية، دول الخليج العربي ودول الشمال الافريقي) على اساس مذهبي عرقي طائفي، وقد وافق الكونغرس بالأجماع على هذا المشروع في جلسة سرية عام 1983(71).

وكانت الوسيلة الانجع لتحقيق هذا المشروع – خصوصا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي – هو تبني الادارة الامريكية تسويق شعارات جذابة، مثل (نشر الديمقراطية، تحويل الاقتصاديات العربية الى الرأسمالية واعادة ترتيب وبناء المنظومات الامنية الاقليمية والدولية)(72).

ولم تنقطع سلسلة المشاريع والاستراتيجيات الامريكية الهادفة الى تقسيم دول المنطقة، اذ طُرح مشروع اخر في تشرين الثاني 2002، وهو مشروع (ريتشارد بيرل*)، والذي جاء بمخطط سُمي (الانقطاع الواضح: استراتيجية جديدة لضمان المنطقة)، وكان فحوى هذا المخطط هو (ان من مصلحة كل من الولايات المتحدة واسرائيل تشريع زوال القومية العربية العلمانية وانها تتأرجح بالفعل الان على شفير الانهيار، لكنها قد خطرة في لحظاتها الاخيرة لذا لا يجب اعتبارها حليفا في غرفة الانتظار)(73).

ولم يكن مشروع (الشرق الاوسط الجديد) و (الفوضى الخلاقة) بمعزل عن الاستراتيجيات التي تم طرحها سابقا، خصوصا عندما سُئلت وزيرة الخارجية الامريكية السابقة كونداليزا رايس في 2005/4/9 عن ما يجري في المنطقة العربية من انتشار جماعات اسلامية

متطرفة او انتشار الفوضى، اجابت بقولها: "ان الوضع الحالي في المنطقة العربية ليس مستقرا، وان الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي في البداية هي فوضى خلاقة، ربما تنتج في النهاية وضعا افضل مما تعيشه المنطقة حالياً"(74).

لذلك، وبالدرجة الاساس، يرى الكثير من الباحثين أن ما يجري في سوريا وبعض الدول العربية ما هو إلا إعادة تقسيم جديد للمنطقة تحت ايٍ من المشاريع التي تم طرحها اعلاه في هذه الدراسة، اذ جميعها – وفقا للمنظور الأمريكي– تقوم على اساس تقسيم المنطقة على أساس الهوية العرقية والدينية والطائفية إلى إمارات ودويلات متحاربة فيما بينها، الأمر الذي سيضمن أمن إسرائيل ويشتت الهوية العربية(75).

ومن هذا المنطلق، اتاحت الازمة السورية للولايات المتحدة فرصة التقسيم، والتي من خلالها سيتم تقسيم سوريا إلى أربع كيانات أو دويلات صغيرة وهي(76):

1. الدولة العلوية: وتقع غرب سوريا وتتألف من محافظتي طرطوس واللاذقية بالكامل، ومناطق مصياف• والسقيلبية ومحرده التابعة لمحافظة حماه ، ومناطق تلكلخ والقصير والرستن. وتمتد هذه الدولة من حدود لواء إسكندرونة التابع لتركيا حاليا في الشمال إلى الحدود اللبنانية في الجنوب ، ويحدها من الشرق باقي محافظتي حمص وحماة ، ومن الشمال الشرقي محافظة إدلب.
2. الدولة الكردية: وتمتد من حدود إقليم كردستان العراق شرقا، مروراً بالقامشلي، الحسكة، درباسية، كوباني، وصولا إلى عفرين وتنتهي بمصيف سلمى الساحلي.
3. الدولة السنية: وتضم دمشق وحلب وقسم من حمص وتدمر والرقة ودير الزور وصولا إلى الحدود الكردية في مدينة الحسكة.
4. دولة الدروز: وتشمل مناطق تواجد الدروز وصولا إلى الحدود اللبنانية المتاخمة لحدود الطائفة الدرزية في لبنان.

وقد اكد صحة هذا الطرح، شارلز كراوثامر في مقال له نشرته الواشنطن بوست في 2005/4/1 ، اذ جاء في مقاله: "أن هناك محور شرٍ جديد يتمثل في سوريا وإيران وحماس

وحزب الله والجهاد الإسلامي وأن سوريا هي الجائزة، حيث إنه من السهل الضغط عليها". واكد روبرت ساتلوف (المدير التنفيذي لمركز واشنطن لسياسة الشرق الأدنى) على هذا الامر، وقال: "أن النظام السوري في وضع هشٍ جداً، وأن على أمريكا أن تستغل ذلك". كما كتب دينيس روس وغيره كلاماً شبيهاً بذلك. غير أن الكتابات كانت تركز على ما هو مطلوب من سوريا تجاه العراق ولبنان ومسار التسوية والمقاومة؛ وتفتقر للتركيز على الإصلاح وتطبيق الديموقراطية، أي أن الحديث كان منذ البداية مرتبطاً بالسعي لإعادة تشكيل المنطقة وفق المصالح الأمريكية والإسرائيلية. وفي أيلول/ سبتمبر **2005** نقل نيكولاس بلاندفورد مراسل (كريستيان سيانس مونيتور) عن خبير دراسات الشرق الأوسط جون لانديس قوله "سوف يمسكون بخناق سوريا، ويضغطون عليهم، ويهزوهم بعنف، حتى يروا ما الذي يمكن أن ينزل من جيوبهم"(77).

بالإضافة الى مشاريع التقسيم هذه، تعد سوريا ذات اهمية استراتيجية للولايات المتحدة، وتسعى الولايات المتحدة من خلال تدخلها في الازمة السورية الى تحقيق هدف جيوبولتيكي، يدخل في سياق الاتجاه الواقعي المهيمن على السياسة الخارجية الأمريكية في إطار تفاعلاتها مع القوى الكبرى المنافسة لها على الساحة السورية، فوفقا للاستراتيجية الأمريكية تعتبر سوريا جزء حساسا من حافة الأرض لمحاصرة روسيا من جهة الجنوب الغربي والحيلولة بينها وبين المياه الدافئة .لذا فان اقامة أنظمة حليفة في مناطق حساسة كهذه هو مطلب أمريكي ملح على اعتبار أن سوريا تعد دولة ارتكازية **pivot states** –– – تدخل في اطار الصراع بين التالاسوكراتيا (القوة البحرية) بقيادة الولايات المتحدة والتيلوروكراتيا (القوة البرية) بقيادة روسيا الاتحادية، فسوريا بالنسبة للولايات المتحدة هي جزء من استراتيجية الاحتواء والتي تهدف إلى حصر قلب الأرض الأوراسي ودفعه إلى الداخل ما أمكن تجنبا لتمدده خارج حدوده السياسية. كذلك، من جملة ما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الى تحقيقه من خلال مواقفها تجاه الأزمة السورية، يتعلق بمسألة الصراع على الطاقة خاصة الغاز الطبيعي، فالولايات المتحدة تنظر نظرة ارتياب وشك إلى الخطط الروسية الرامية لاستعادة

موقعها كأحد أقطاب الطاقة في العالم، والأمريكيين يدركون أن روسيا سوف تتمكن في هذه الحالة من تغيير الوضع الجيوسياسي في اوروبا وآسيا بما يخدم مصالحها، لذلك تسعى الولايات المتحدة جاهدة للعمل على كسر الاحتكار الروسي لسوق الغاز الأوربية، وإخراج أوروبا من تحت عباءة النفوذ الروسي المتزايد عبر إيجاد بدائل أخرى لمصادر الغاز الطبيعي تغطي احتياجات الأوربيين من دون الحاجة إلى الغاز الروسي(78).

لهذه الاسباب جميعاً، تدرك الولايات المتحدة ضرورة التدخل في الشأن السوري من اجل تحقيق مصالحها واستراتيجياتها في المنطقة.

ومنذ تفجر الازمة السورية في مارس ٢٠١١ لم تكن واشنطن حريصة على فرض تسوية سياسية سريعة بل كانت الازمة هي بمثابة فرصة سانحة لواشنطن للتدخل من خلال الاشراف على الاطراف الداخلية والاقليمية عسكريا وتعميق تناقضاتها السياسية، فالإدارة الامريكية كانت تشجع من البداية تسليح قوي للمعارضة السورية دون حدوث اي تورط عسكري مباشر من جهة وايجاد حلول سياسية وامنية من جهة اخري واتضح هذا عندما دعت وزير الخارجية الامريكية الاسبق "هيلاري كلينتون" اطراف المعارضة الى عدم ترك السلاح او تسليمه(79).

في المقابل، تغاضت الولايات المتحدة عن التدخل الإقليمي لدعم النظام السوري (إيران وحزب الله...)، وغضت الطرف عن تدفق السلاح والمقاتلين الداعمين للنظام (خصوصاً وأنه يعطي للصراع طبيعة مذهبية طائفية، في أعين قطاعات شعبية واسعة، ويتوافق مع الرغبات الأمريكية في توريط وإنهاك إيران وقوى "الممانعة"، وحرف بوصلتها، واستعداء شعوب المنطقة ضدها، وإظهارها كمُعادٍ وقامع لتطلعات الشعوب)، بحيث يتمكن النظام من البقاء، وأخذ زمام المبادرة والتوسع، ثم يتبع ذلك سماح أمريكا بتدفق السلاح للمعارضة لاسترداد المواقع التي خسرتها، بحيث تتواصل حالة الشعور لدى كلا الطرفين بإمكانية الانتصار والحسم العسكري للمعركة، وبالتالي تستمر عملية التدمير والقتل والإنهاك المتبادل(80).

وبالفعل، فقد ادى هذا الامر الى وجود مناطق واسعة خاضعة لسيطرة المعارضة السورية، مثل حلب والمنطقة الشرقية في دير الزور ودرعا وغيرها من المناطق، وتم عقد اجتماع ما يسمى ائتلاف المعارضة، والذي باتت الولايات المتحدة تدعمه في إسطنبول لتشكيل حكومة مؤقتة في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، اي أصبح هناك حكومتان إحداهما في دمشق وأخرى في حلب(81).

واستمرت الجهود الدبلوماسية الأمريكية الرامية إلى محاولة إسقاط بشار الأسد سياسيا، حيث توصلت مجموعة العمل حول سوريا في 30 يونيو 2012 إلى اتفاق جنيف والذي يتألف من ست نقاط لحل الأزمة السورية، لكن تنفيذ الاتفاق تعثر بسبب اختلاف التفسيرات حول مستقبل الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية. ففي حين أصرت روسيا على أن الاتفاق لا يشير إلى رحيل الأسد كنقطة انطلاق للتنفيذ ، تمسكت واشنطن بموقفها الداعي إلى رحيل الأسد وأنه لا يمكن أن يكون جزءا من أي مرحلة انتقالية(82).

ومن الملاحظ ، أن تمسك الولايات المتحدة بموقفها الرافض لتقديم أي دعم عسكري لقوات المعارضة السورية لم يدم طويلا .ففي سنة 2013 قرر الرئيس الأمريكي الاسبق باراك أوباما تغيير موقفه والتوجه نحو تقديم أسلحة قتالية لمن تصفهم إدارته بأنهم قوى معتدلة في المعارضة السورية، وأرسال ضباطا وخبراء أمريكيين في الأردن وتركيا لتدريب المعارضة السورية وتقديم الدعم في المجال الاستخباري، وقد استبعدت واشنطن إمكانية فرض منطقة حظر جوي على سوريا، كما استبعدت تزويد قوات المعارضة بصواريخ ارض – جو محمولة على الكتف manpad ، لكن ستلتزم واشنطن بتقديم أسلحة آلية خفيفة ، وقذائف المورتر ، والقذائف الصاروخية المضادة للدروع ، وقد وصل بعض هذه الصواريخ فعلا إلى فصائل المعارضة السورية(83).

وقد جاء هذا التغيير في الموقف الامريكي بعد اختلال الوضع الميداني لصالح النظام السوري خاصة بعد سيطرة قوات النظام على مدينة القصير الاستراتيجية.

وعلى الرغم من رغبة واشنطن في حسم المعركة لصالح المعارضة المعتدلة وأسقاط النظام السياسي السوري بالسلاح، إلا أنها وافقت على عقد مؤتمر جنيف (2) في محاولة لإيجاد حل دبلوماسي للأزمة السورية، غير أن تصلب مواقف طرفي النزاع الداخلي (المعارضة والنظام) المدعومين من قبل كل من الولايات المتحدة وروسيا أدى إلى فشل هذا المؤتمر ، وبعد ذلك اتخذت الولايات المتحدة قراراً في سبتمبر **2014** بشن ضربات جوية ضد داعش في سوريا(**84**).

ومع تسنم ترامب للسلطة في الولايات المتحدة بدأت السياسة الخارجية الامريكية تتخذ مواقف اكثر تشددا تجاه الازمة السورية والتدخل الروسي هناك، اذ علق ترامب على هذا الموضوع قائلا: "سنضرب سوريا بصواريخ جديدة وذكية وأن روسيا يجب أن لا تكون شريكا لمن يقتل شعبه بالغاز ويستمتع بذلك". وأكد ترامب على أن العلاقات الأمريكية مع روسيا أسوأ الآن من أي وقت مضى، مطالبا في تغريده على موقع التواصل الاجتماعي تويتر بإنهاء سباق التسلح(**1**).

تبعا لما سبق، من الواضح أن طريقة تعامل واشنطن مع الأزمة السورية، لا يعني أنها تريد الإبقاء على النظام ، وإنما تغييره عبر استراتيجية مغايرة لما جرى في ليبيا نظراً لخصوصية سوريا، حيث أن واشنطن تتبع استراتيجية دفع النظام إلى الانهيار من الداخل عبر سلوك يعتمد على التصعيد التدريجي للعقوبات ، وزيادة الضغط السياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية والإقليمية ، وإعطاء دور كبير للدول الإقليمية خاصة تركيا والمملكة العربية السعودية ، والأهم هو دعم المعارضة السورية والتغاضي عن تسليحها.

الخاتمة

تشهد الساحة السورية صراعاً مركبا ومعقدا على المستويين الداخلي والخارجي، تلعب فيها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الدور الأبرز في تسيير أحداث الأزمة السورية، وذلك بسبب مصالح كلا القوتين، وتتعدد أوجه التنافس الأمريكي –الروسي حول سوريا

---

[1] https://www.youm7.com/story/2018/4/11/

بتعدد أدواته، ومما تم تناوله في هذه الدراسة، يمكن تحديد مظاهر التنافس بين القطبين العالميين إلى ثلاث مستويات و هي: الخطاب الرسمي، المستوى الأمني، مستوى الدعم اللوجستي.

لكن في نفس الوقت، فان مجمل فالدلائل تشير الى حقيقة عدم وجود رغبة من كلا القوتين بعودة الحرب الباردة من جديد، وانما تأطير التنافس بينهما ضمن المستوى المسيطر عليه، بل يتضح لنا من خلال ما تقدم ان هناك توافقا ضمنيا ما بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا تجاه الازمة السورية، وهذا المؤشر يظهر جلياً من خلال معطيات ادارتهما للصراع الدائر في سوريا.

كذلك، نرى في ضوء ما تقدم، ان ما يحدث اليوم على الساحة السورية من اقتتال داخلي، ما هو الا انعكاس لما يجري على المستوى الاقليمي والدولي من تنافس وصراع بين القوى الكبرى التي تسعى الى تحقيق اهداف ومصالح معينة في سوريا بصورة خاصة وفي الشرق الاوسط بصورة عامة. ولم يعد حل الازمة السورية متوقفا على التفاهم بين اطراف النزاع الداخلي بل على حدوث تفاهم بين الولايات المتحدة وروسيا. وما دام هذا التنافس الامريكي الروسي سيستمر في المستقبل القريب فان منطقة الشرق الاوسط بصورة عامة وسوريا بصورة خاصة ستبقى تفتقد لعنصر الاستقرار.

US-Russian Competition in the Middle East (Syria as a model)

Dr. Nahrain Jawad Sharqi

Abstract

The Syrian crisis came in 2011 to reveal to us the size and nature of the Russian-Syrian alliance on the one hand, and the nature of US-Russian competition in the Middle East region in general and in Syria in particular on the other hand. As Russia continued to support the Syrian regime and oppose any external military intervention to change that regime, despite the huge US military presence in the region and its dependence on the military machine, which aims to build a strategic security system linked to its global strategy and provide full control over the region, in return a Russian effort aimed at reaching to the region through Syria and in a form that provides a steady support center outside Russia’s vital sphere in a manner that guarantees a balance of competition to highlight the new Russian role, which does not lose its presence near the warm seas.

المصادر والهوامش:

1. عبد الله فلاح عودة العضايلة، "التنافس في آسيا الوسطى"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية،كلية الادب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط، 2011 ، ص 3.
2. محمّد كمال عبدالحميد، الشرق الاوسط في الميزان الاستراتيجي، ط4، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2002، ص1.
3. محمّد مراد، السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، 2009، ص.ص 346-347.

- هالفورد ماكيندر: بالإنجليزية (Halford Mackinder) :كان السير هالفورد ماكندر (1861-1947) جغرافي بريطاني، متخصص في الجغرافيا السياسية الجيوبوليتكا، في عام 1904 قام بتأليف الكتاب الشهير 'المحيط الجغرافي للتاريخ'، وهو أحد أشهر كتب الجيوبوليتيك في العالم، وهو واضع نظرية قلب اليابس. المصدر:

https://ar.wikipedia.org/wiki/

4. فتحي احمد، الشرق الاوسط واهميته الاقتصادية والجيوبوليتكية، متوفر على الموقع الالكتروني:http://www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?ArticleID=20263
5. محمّد رياض، الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الاوسط، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص102.
6. نقلا عن: مروان بحيري، الحقائق والأوهام في السياسة الخارجية في الشرق الأوسط. في: ليلى بارودي، مروان بحيري ، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. إعداد مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت) ط1، 1984.
7. جميل مطر، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983، ص26.
8. نقلا عن : مروان بحيري، السياسة الامريكية والشرق الاوسط من ترومان الى كيسنجر في – السياسة الامريكية والعرب –مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، 1991، ص49.
9. فرح الزمان ابو شعير،العلاقات الايرانية–الروسية: شراكة حذرة تميز حلف الضرورة، متوافر على الموقع الالكتروني:http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/10/201310710612251555.html
10. محمّد احمد عقلة، السيطرة على العالم، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2010، ص151.

11. يحيى قاسم ، روسيا والازمة السورية، مجلة الفكر السياسي، العددين 46 – 47، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2013، ص 63.
12. ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال افريقيا من بطر الاكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2013، ص123.
13. Ary Kaldor and others, *Oil Wars*(London: Pluto Press,2007),p.1.
14. مُحَمَّد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، دار النقاش للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص285.
15. BP. (2008). Statistical Review of World Energy.
16. Telhami. S. & Hill, F. (2002: November/December). America's Vital Stakes in Saudi Arabia. Foreign Affairs, No.6.
17. سليم كاطع علي، التواجد الامريكي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسية)، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 45، 2010 ، ص.ص. 136–137.
18. Yan, L. Restructuring the Global Economic Strategy. Beijing: Chemical Industrial Press, 2007. p.198
19. عبدالرحمن النعيمي، الصراع على الخليج العربي، المركز العربي الجديد للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص12.
20. فنسان الغريب، مازق الامبراطورية الامريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 271.
21. Chester, E.W., United States Oil Policy and Diplomacy: A Twentieth-century Overview, London: Greenwood Press, 1983, p.29.
22. Ibid, p.30.
23. China Institute of Contemporary International Relations, The Grand Chess Board of Global Energy. Beijing, Shi Publishing House. 2005, p.69.
24. Roger Trilling, "Why the War Works," The Village Voice, Nov.13-19, 2002, p.1.
25. Dong. Y., The US Strategy of Oil in the Middle East. Unpublished. Master's Thesis of Qingdao University. 2007. P.24.
26. سليم كاطع، التواجد الامريكي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسية)، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 45، 2010، ص136.
27. بوتين والصراع على سوريا في الشرق الاوسط، مقالات واراء، الاخبارية السورية، ص5. متوفر على الرابط التالي: www.syria-news.com/readnews.php?_seq=4503
28. سعد شبلي، الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

29. Andrew Monghan, Putin's Russia: Shaping a grand strategy, international affairs, UK, Royal of international affairs, 2013, p.3.
30. Milatschew Valentina, Eu-Russian Energy Relations, University of Twente, School of Management and Governance, Study Program: European Studies, August 2012, p.2.
31. Huang. P., Putin's Visits in Middle East Aim to Expand International Influence. People's Daily. 2007, p.15.
32. Dong. Y., op.cit. p.25.
33. Huang. P., op.cit. p.16.
34. Ibid. p.16.
35. عبدالرزاق بوزيدي، التنافس الامريكي الروسي في منطقة الشرق الاوسط(دراسة حالة الازمة السورية 2010-2014)، جامعة محمد خيضر، ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، الجزائر، 2015، ص86-87.
36. المصدر نفسه، ص.ص 88-89.
37. احمد ابراهيم محمود، الصناعات العسكرية الروسية...تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، السياسة الدولية، العدد 170، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، اكتوبر 2007، ص62.
38. سعد شبلي، مصدر سبق ذكره، ص 98.
39. عز الدين عبدالله، الاستراتيجية الروسية تجاه الشرق الاوسط 2000 – 2008 (دراسة حالة القضية الفلسطينية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، غزة، 2012، ص100.
40. نيكولاي كوزنخاف، صادرات السلاح الى الشرق الاوسط : اداة نفوذ اضافية، متوفر على الموقع الالكتروني:
http://idraksy.net/arms-exports-add-to-russias-tools-of-influence-in-middle-east-see more/?print=pdf
41. فرح الزمان أبو شعير، إيران وبحر قزوين :معادلة للصراع وتقسيم النفوذ، مركز الجزيرة للدراسات، 2فبراير/شباط 2013، متوفر على الموقع الالكتروني:
http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/2013131113627251370.htm
42. المصدر نفسه.
43. نيكولاي كوزنخاف، مصدر سبق ذكره.
44. ياسر الدهسي، روسيا تحاول كبح النفوذ الامريكي، متوفر على الموقع الالكتروني:
http://www.masralarabia.com/%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%A7-
45. ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال افريقيا من بطرس الاكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2013، ص 300.

46. Robert O. Freedman, "Russian Policy toward the Middle East under Yeltsin and Putin, Jerusalem Letter/Viewpoints 461, Jerusalem Center for Public Affairs, September 2, 2001, p.14.

47. Ibid. p.15.

48. Foreign Policy Concept of the Russian Federation, January 10, 2000: http:// archive.mid.ru//Bl.nsf/arh/19DCF61BEFED61134325699C003B5FA3.

49. Ariel Cohen, How the U.S. Should Respond to Russia's Unhelpful Role in the Middle East, Backgrounder 262, Heritage Foundation, March 15, 2012, p.53.

50. Rogozin: Russia Ranks Second in the World on Export Supply of Military Goods," Daily News Light, December 11, 2013: http://dailynewslight.ru/?u=11122013868.

51. Exclusive Interview with Russia's Foreign Minister Igor Ivanov by RIA Novosti Political Analyst Dmitry Kosyrev, Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, December 27, 2002 : http://washin.st/1TmEpy9.

52. Ibid.

53. مطر جميل و اخرون، رياح التغيير في الوطن العربي: حلقات نقاشية عن مصر-المغرب -سوريا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص243-244.

54. نورهان الشيخ، الموقف الروسي من الثورات العربية: رؤية تحليلية، د.ت، ص 285.

55. ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، ط1، الدار العربية للعلم ناشرون، بيروت، 2013، ص296.

56. نورهان الشيخ، مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 186، القاهرة، 2013، ص 213.

57. قراءة في الملف الروسي من الثورة السورية، المندسة السورية، 2012/6/11، متوفر على الرابط الالكتروني: http://the-syrian.com/archives/80003

58. مايسة مُحَمَّد مدني، التدخل الروسي في الازمة السورية، مجلة الاقتصاد العلمية، العدد 4، كلية الاقتصاد، جامعة إفريقيا العالمية، الجزائر، يناير 2014، ص2013-2014.

59. سهام فتحي سليمان، الازمة السورية في ظل تحول التوازنات الاقليمية والدولية 2011-2013، رسالة ماجستير غير منشورة، دراسات الشرق الاوسط، جامعة الازهر، غزة، 2015، ص44.

60. المصدر نفسه، ص45.

61. Gorenburg Dmitry, Why Russia Supports Repressive Regimes in Syria and the Middle East, PONARS Eurasia Policy Memo No. 198, June 2012,p.1.

62. نقلا عن: اسماء بلجهم، الدور الامني لروسيا في سوريا بعد ثورات الربيع العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، 2016، ص35.

63. المصدر نفسه، ص 213.

64. نورهان الشيخ، الخوف من التغيير: محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري، مجلة السياسة الدولية، العدد 190، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر2012م، ص79.

65. موقع روسيا اليوم، بوتين: تغيير السلطة في سورية ممكن فقط بطريقة دستورية، بتاريخ ,20 يونيو 2012، متوفر على الرابطhttp://.arabic.rt.com/news:

66. روسيا تستغل أزمات الشرق الأوسط لدعم نفوذها، صحيفة العرب، العدد9882، 9أبريل2015م، متوفر على الرابط:http://www.alarab.co.uk/?id=49525.

67. ديمتري ترينن، التحالف الافتراضي: السياسة الروسية تجاه سورية، مركز كارنيغي للسلام الدولي، 15 أبريل2013، متوفر على الرابط:http://carnegieendowment.org/2013/04/15.

68. عزمي بشارة، تطورات الموقف الامريكي من الثورة السورية، متوفر على الموقع الالكتروني:
http// www. Siyassa.or.eg/newwsq/3212.aspx

69. نزار عبدالقادر، روسيا والازمة السورية: مصالح جيو – استراتيجية وتعقيدات مع الغرب، مجلة الدفاع، متوفر على الموقع الالكتروني:www.lebarmy.gov.lb/ar/news/ ? 34961

70. عمار ديوب، ثبات الموقف الروسي وضعف الغرب، العرب اليوم، 2013/8/6، متوفر على الرابط: http://xghu.alarab.co.uk/?id=878

71. Dmitry Gorenburg, Why Russia Supports Repressive Regimes in Syria and the Middle East, PONARS Eurasia Policy Memo No. 198, June 2012,p.1.

72. موسوعة الجزيرة، بنود الاتفاقية العسكرية الروسية السورية، 2016/1/20.
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/1/20/

- بيرل: هو الرئيس الاسبق لدائرة التخطيط السياسي في وزارة الدفاع الامريكية في عهد جورج وكر بوش.

73. منصور عبدالحكيم، حكومة العالم الخفية: الماسونية والثورات الشعبية بين الحقيقة والافتراء، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2012، ص241.

74. المصدر نفسه، ص242.

75. مصطفى الحمارنة، العرب في الاستراتيجيات العالمية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الاردنية، عمان، 1994، ص110.

76. عبدالرزاق بوزيدي، مصدر سبق ذكره، ص125.

77. رمزي المنياوي، الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى: السيناريو الامريكي لتفتيت الشرق الاوسط والنظرية الصهيونية التي تبنتها امريكا لشرذمته، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2012، ص9.

78. عبدالرزاق بوزيدي، مصدر سبق ذكره، ص127.

79. رمزي المنياوي، مصدر سبق ذكره، ص22.

80. محسن محمّد صالح، السياسة الامريكية في الشرق الاوسط: جدران الدم، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، متوفر على الموقع الالكتروني التالي:https://www.alzaytouna.net/2016/08/15/

81. عماد فوزي شعبي ، حرب الغاز : الصراع على سوريا والشرق الأوسط، صحيفة البناء اللبنانية، متوفر على الموقع الاتي : http://www.areen-info/

82. سليم نصار ، بوتين يحيي امجاد الإمبراطورية الروسية ، الحياة ،٢٠١٥/١٠/٣١

83. محسن محمّد صالح، مصدر سبق ذكره.

84. عادل الجوجري، المؤامرة الصهيونية على سوريا، المركز العربي لخدمات الصحافة والنشر مجد، القاهرة، 2012، ص119.